ISSN: 2437-0827
مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
DOI:5424/IJO/21547
المجلد: 01 العدد: 09 السداسي الأول 2021

دور العمل التطوعي في تفعيل السياسات التنموية من منظور عمل مؤسسات المجتمع المدني

The role of volunteer work in activating development policies from the perspective of the work of civil society institutions

مراد مقعاش، طالب دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، mourad.megaache@univ-biskra.dz

مسعود مقعاش، طالب دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، megaachemes05@gmail.com

تاريخ الاستقبال:**2020/09/22** تاريخ القبول: **2021/05/18** تاريخ النشر: **2021/09/27**

الملخص :

تهدف الدراسة الى ابراز مدى أهمية موضوع العمل التطوعي في رسم معالم سياسات التنمية للدول، وأحد اهم عوامل التغيير و التقدم، فهو يمثل مجال حيوي لنشاط مؤسسات المجتمع المدني، تجمعها أهداف انسانية اجتماعية غير ربحية تعبر عن معاني التضامن و التكافل الاجتماعي .وبالتالي يسعى العمل التطوعي الجمعوي بشكل عام إلى تحقيق نتائج في مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، والسياسية، متمثلة في الرغبة في تحقيق التنمية، المشاركة، التنشئة السياسية، والتي تتمحور حول السياسات التنموية العامة للدول .

وبالتالي يسعى العمل التطوعي الجمعوي بشكل عام إلى تحقيق نتائج في مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، والسياسية، متمثلة في الرغبة في تحقيق التنمية، المشاركة، التنشئة السياسية، والتي تتمحور حول السياسات التنموية العامة للدول .

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي، المجتمع المدني، السياسات التنموية، المشاركة

Abstract :

The study aims to show the importance of volunteering in shaping the development policies of countries, and one of the most important factors of change and progress. It represents a vital area for the activity of civil society institutions, united by social and non-profit humanitarian goals ,that express the meanings of solidarity and social solidarity. In general, it has achieved results in various economic, social, cultural, and political sectors, represented in the desire for development, participation, and political upbringing, which are centered on the general development policies of the countries.

The collective volunteer work in general also seeks to achieve results in various economic, social, cultural, and political sectors, represented by the desire to achieve development, participation, and political formation, which revolves around the general development policies of countries.

key words :
Volunteer work , Civil society , Development policies, Participation

المرسل:

1. مقدمة:

يعتبر العمل التطوعي الهادف إلى خدمة الأفراد ومساعدتهم من الأعمال التي عرفتها الانسانية منذ الأزل، نتيجة أن المجتمع الإنساني لا يخلو من المشكلات التي تتجسد في شكل صعوبات أو عوائق تواجه الأفراد والجماعات، تستدعي تضافر الجهود والتعاون المنظم فيما بينهم، في مواجهة تلك التحديات المجتمعات وأسلوب وقد اختلف مفهوم العمل التطوعي وطرق ممارسته باختلاف ثقافة ،والوقاية منها حيث نجد أن مختلف ،إلا أن أهدافه الانسانية والقيمية بقيت ثابتة وراسخة في مختلف الثقافات، حياتها الاجتماعية قد حثت عليه، لبواعثه الانسانية والأخلاقية والحضارية.الديانات والفلسفات

وقد برزت مؤسسات المجتمع المدني كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وتزايد الاهتمام بها مع تنامي دورها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، حيث لعبت جمعيات المجتمع المدني بجانب أجهزة الدولة، دور الشريك في رسم السياسات العامة لها، وأر ست بذلك تقاليد للتفكير واقتراح الحلول للمشاكل العامة وبذلك تطور بها النشاط الجمعوي ليأخذ التي تواجهها، في ظل السياسات الوطنية الداعمة أبعاد متزايدة اواخر القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، للأنشطة التطوعية، من خلال دمج الدول أنشطة و أعمال مؤسسات المجتمع المدني ضمن رسم سياساتها العامة، ومن اهمها السياسات الاقتصادية المرتبطة برفع مستوى التنمية والتقليص من حدة البطالة، وتوفير مناصب عمل، من خلال اتباع سياسات تشغيل مهمة، من شأنها تقديم حلول ومقترحات تنموية مختلفة، لذلك فمن هنا يمكن أن نطرح السؤال الاشكالي الاتي:

كيف يساهم العمل التطوعي الجمعوي في تفعيل سياسات التنمية الوطنية ؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة ندعم الدراسة بفرضيات سنثبت صحتها أو نفيها في المتن .

فرضيات الدراسة :

كلما كانت هناك إرادة سياسية وطنية في تفعيل دور المجتمع المدني، كلما أدى إلى تحقيق مبادئ السياسات التنموية الوطنية .

توافر قيم الوعي وعدم الربحية، لدى الأفراد داخل التنظيمات المجتمعية، من شأنها خلق روح المبادرة والتعاون لتحقيق أهداف السياسات التنموية للدولة.

أهداف الدراسة :

– التعرف علي مدى اهمية العمل التطوعي الجمعوي في تفعيل السياسات التنموية والعامة للدول، وذلك بتفسير السلوكات الفردية داخل تلك المؤسسات غير الحكومية، ذات الطابع غير الربحي، وكيف ينعكس ذلك على تفعيل وترشيد السياسات الوطنية للدول ، خاصه و أن أسباب الانضمام اليها نابعة من وعي وقناعة الافراد.

– محاولة لإيجاد حلول ومقترحات تسهم في تشجيع الافراد خاصة فئة الشباب في الأعمال التطوعية، وإقحامها في صنع السياسات العامة للدول من خلال نشر قيم المشاركة والتكوين والتنشئة، والبحث في سبل التأهيل .

منهجية البحث :

تستدعي الدراسة الاستعانة بمجموعة من المناهج العلمية، أبرزها المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على فهم وتحليل وتفسير طبيعة موضوع الدراسة بطريقة علمية وممنهجة، وكذلك الاستعانة بمجموعة من المقتربات أهمها : المقترب الوظيفي الذي يساعدنا في إبراز وظائف تنظيمات المجتمع المدني داخل الدولة، بالإضافة إلى المقترب الاتصالي الذي يساعد على فهم طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، في إطار تفعيل سياساتها التنموية والاقتصادية .

2. الاطار المفاهيمي للدراسة

1.2 العمل التطوعي وأشكاله:

- **تعريف العمل التطوعي:** يعرف التطوع بأنه توظيف واستغلال الأفراد و الجماعات غير مدفوعي الأجر في تقديم خدمات إنسانية خارج إطار المؤسسات الحكومية. كما يعرف التطوع بأنـــــه ذلك الجهد أو الوقت أو المال الذي يبذله الانسان بدافع منه لتحمل مسؤوليات مجتمعه دون انتظار عائد مادي يقابل الجهد المبذول .

والعمل التطوعي هو جهود ارادية تعكس مبادرة شخصية تنطلق من مسؤولية شخصية وأخلاقية ومسؤولية مجتمعية لمساعدة ودعم الآخرين سواء ببذل الوقت او الجهد دون توخي أهـــــــداف ربحية أو تجارية، ويوصف العمل التطوعي بصفتين اساسيتين تجعلان من تأثيره قويا في المجتمع وفي عملية التغيير الاجتماعي وهما :

أ– يقوم على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل.

ب– ارتباط قيمة العمل بغاياته المعنوية والانسانية .[1]

لذلك يلاحظ أن وتيرة العمل التطوعي لا تتراجع مع انخفاض المردود المادي له، إنما بتراجع القيم والحوافز التي تكمن وراءه، ويمكن التمييز بين نوعين من أنواع العمل التطوعي وهما : العمل التطوعي الفردي والعمل التطوعي المؤسسي .

- **أنواع العمل التطوعي**

✓ **العمل التطوعي الفردي:**

وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه و برغبة و إرادة منه، ولا ينتظر منه أي مقابل مادي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية، في عدة مجالات اجتماعية تتمثل في غالب الاحيان في مساعي التضامن، التكافل الاجتماعي، تقديم المساعدات الانسانية و الفكرية، فمثلا قد يقوم فرد يتعلم مجموعة من الأفراد القراءة والكتابة ممن يعرفهم، أو يتبرع بالمال لجمعية تهتم بتعليم الأميين .

✓ **العمل التطوعي المؤسسي:**

وهو أكثر تقدما من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيما وأوسع تأثيرا في المجتمع، من خلال وجود مؤسسات تراعي ذلك من هيئات وجمعيات أهلية تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع، وفي المجتمع مؤسسات كثيرة يحتل فيها العمل التطوعي أهمية كبيرة وتسهم (جمعيات ومؤسسات أهلية وحكومية) في تطوير المجتمع إذ أن العمل المؤسسي يسهم في جمع الجهود والطاقات الاجتماعية، فقد لا يستطيع الفرد أن يقدم عملا محددا في سياق عمليات تنمية المجتمع، ولكنه يتبرع بالمال، فتستطيع المؤسسات الاجتماعية المختلفة أن تجعل من الجهود المختلفة ذات أثر كبير وفعال اذا ما اجتمعت وتم التنسيق بينها[2]، وترتبط بأعمال الإغاثة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، نتيجة الكوارث الطبيعية، وتقديم المساعدات الطبية من طرف منظمات عالمية، منظمات أصدقاء البيئة، أطباء بلا حدود ...[3]

2.2 المجتمع المدني ووظائفه:

- **تعريف المجتمع المدني:** هناك تعاريف عديدة حول مفهوم المجتمع المدني إلا اننا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التعريفات الاتية :

أ- بشكل عام يمثل المجتمع المدني مجموعة المؤسسات والفعاليات و الانشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة- باعتبارها الوحدة الاساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى .[4]

ب- ويعرفه **لاري دايموند Larry Diamond** أنه" عالم الحياة التنظيمية المفتوحة والتطوعية ذاتية التوليد ويتمتع جزئيا على الأقل باكتفاء ذاتي وباستقلالية عن الدولة وملزم بالقانون أو بمجموعة من الأصول المشتركة" .

ج - وتعرفه أماني قنديل بأنه عبارة عن "مؤسسات وسيطة تقع بين الدولة والاسرة، تستند على أساس طوعي إرادي تتوافق حول قواعد مقبولة تحكم عملها، وهي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والنفع العام وأحيانا إلى تحقيق مصالح أفرادها، وهذه المؤسسات تستند إلى الحوار فيما بينها وقبول الاخر والتعاون معه والإدارة السلمية للإختلافات" .

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن المجتمع المدني عبارة عن منظمات تطوعية غير ربحية، مستقلة نسبيا عن الدولة، تتكون من أشخاص لا تُفرض عليهم الانتماءات الدينية ولا القبلية، مشكلين هيكل تنظيمي يسعى إلى تحقيق مصالح وأهداف ينشدونها في ظل قيم ومبادئ ديمقراطي[5].

- **وظائف المجتمع المدني:**

تتمثل وظائف المجتمع المدني في العديد من الانماط يمكن تلخيصها في النقاط الاتية :

- تجميع المصالح وذلك من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها كقضايا التلوث البيئي، والتغيرات المناخية للحد من تداعياتها المستقبلية، من خلال عمل نقابات وجمعيات المجتمع المدني العالمي .
- الوساطة في حل النزاعات الداخلية بطرق سلمية، داخل دون اللجوء الى الدولة واجهزتها .
- تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الفرص لممارسة أنشطة تعاونية انتاجية ، تسهم في زيادة الدخل .
- اعداد قيادات جديدة من الاجيال المتتالية، وتطوير القدرات من خلال الانشطة الاجتماعية، تتولى مسؤوليات قيادية في مختلف المستويات الوطنية والدولية .
- إشاعة قيم العمل التطوعي الجماعي، الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح.
- تحقيق الديمقراطية من خلال توفير قنوات للمشاركة في المجال السياسي وصناعة القرار.
- حماية الحقوق الانسانية وتلبية حاجات الافراد من حرية للتعبير، التنظيم، تأسيس الجمعيات ...
- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين من الفئات الهشة اجتماعيا .
- تحقيق التكامل الاجتماعي بين الافراد أمام الحكومات للتعبير عن الرأي العام والدفاع عن الحقوق والمصالح العامة .[6]

3.2 خصائص وشروط العمل التطوعي الجمعوي:

هناك العديد من الخصائص الشروط التي يحوزها العمل التطوعي الجمعوي أهمها :

- توافر مبادرة ذاتية من المواطنين لتشكيل مثل هذه المنظمات غير الحكومية مع وجود درجة من درجات التطوع داخل هذه المنظمات.
- الاستقلال الواسع لهياكل المنظمات غير الحكومية عن الحكومات.
- مؤسسات ذات طابع غير ربحي.

- ذا تم تحقيق عائدات أو فائضا ماديا، لا يوزع على أعضاء الجمعيات أو السلطة، بل تستغل في مصلحة تطوير تلك الجمعيات أو استغلاله في مشاريع تنموية تعود لصالح الفئات المستهدفة.
- ان تكون الجمعية لها شكل مقنن يميزها عن أي تجمع مؤقت للأفراد ولها لوائح منظمة لأعمالها.
- أن تكون انعكاسا لرؤية شعبية تطوعية أين تتوافر فيها درجة مهمة من المشاركة التطوعية سواء في التمويل أو الانشطة أو الادارة .

ويمكن تلخيص خصائص وشروط العمل التطوعي الجمعوي في ثلاث نقاط مهمة هي: (التطوعية، وعدم الربحية، والتجرد أي أن أنشطتها سامية لا تخدم أعضاء الجمعية فقط) .[7]

3. أبعاد العمل التطوعي في السياسات التنموية الوطنية

1.3 العمل التطوعي ودوره في التنمية الوطنية

يعتبر العمل التطوعي من بين أهم مخرجات المؤسسات غير الرسمية الوطنية في تحقيق مبادئ التنمية الاقتصادية، والتي يقوم على تحسيس أفراد المجتمع المحلي بضرورة العمل الجمعوي، من أجل تحسين مستوى حياتهم المعيشية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل تعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والانمائية، خاصة في مجال الادخار والاستهلاك، فطريقة إشراك أفراد المجتمع المدني في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من سياسات التنمية الوطنية، وذلك بإقناع أفراد المجتمع بالتغيير ينتج عنه اتجاهات ايجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة، وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل التي من شأنها أن تشكل عائقا أمام مشروعات، وسياسات التنمية المختلفة.[8]

وقد أخذ الدور التنموي للعمل التطوعي الجمعوي في الاتساع، بحيث تجاوز نشاطه مجالات البر والأعمال الخيرية إلى الانخراط في صلب العملية التنموية من خلال توفير الاحتياجات المادية والمعنوية للأفراد، وتنمية العامل البشري وتقليص التفاوت بين فئات المجتمع والمناطق، وتغيير البنى التقليدية نحو الانتاجية وعدالة التوزيع في مختلف القطاعات الاقتصادية الاجتماعية الثقافية...وتوسيع ادواره بربطه بمفهوم "المشاركة" "partnership " بين نشاط منظمات المجتمع المدني التطوعي والقطاع الخاص في بناء القدرات(الموارد البشرية، التنظيم، التمويل، التدريب ...) للمشاركة في الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية .

بشكل عام يهدف دور العمل التطوعي الجمعوي في النشاط التنموي إلى إكساب الفرد والجماعات قدرة أكبر على رفع مستوى الانتاج وزيادة الدخل، عن طريق التدريب التعليم والتنظيم ومنح قروض المشروعات المدرة للدخل وكذلك المساعدة في تسويق المنتجات و السلع .[9]

2.3 العمل التطوعي كآلية لتفعيل المشاركة السياسية :

من أهم مؤشرات الدور السياسي للعمل التطوعي، هو المساهمة من خلال المؤسسات التطوعية في صناعة القرار، خاصة باعتبارها جماعات ضغط تسهم في رسم معالم السياسات العامة للدول، من خلال تنفيذ قرارات مرتبطة بالسياسات العامة أو تلك المتعلقة بتقديم الخدمات للمواطنين .

في دراسة لهيجل وجد أنه يمكن النظر إلى القطاع الخاص التطوعي على أنه ذو صلة في دعم مشاركة المواطن المباشرة، إذ أن تواجد مجموعات من الناس وخبراتهم تحت مظلة ما، وتحويل هذه المعارف إلى عملية السياسة العامة، وهو جزء من الدور الذي تلعبه المنظمات التطوعية في الشبكة الاجتماعية، وكذلك الأمر لهيئة التطوع حيث ترفع المشاركة السياسية العامة أعضاء الهيئة الى مستوى مختلف تماما من الالتزام لتمكينهم من استخدام وتطوير مهاراتهم الفردية وتطبيقها من أجل الصالح العام للمنظمة والافراد المستفيدين منها وهنا يؤكد أنه ينبغي أن تكون للمؤسسة الخيرية أغراض سياسية، ويمكن أن تنفق المؤسسة الخيرية بعضا من مواردها على الانشطة السياسية طالما أنها ليست موالية وتبقى تابعة وملحقة بأغراض المؤسسة الخيرية.

ويشير **ويلسون وميكسون** بأن الجمعيات التطوعية هيآت وسطية أساسية بين جمهور الناس ومؤسساتهم الحكومية تولد العضوية النشطة في الجمعيات التطوعية الثقة، التي تمتد لأبعد من حدود القرابة و الصداقة التي تتوقف عليها الحياة السياسية الديمقراطية، كما تولد الثقة اللازمة للناس كي ينتظموا بصورة فعالة ويعملوا بصورة جماعية، ليس بالضرورة أن تكون هذه الجمعيات سياسية كي يكون لها الاثر النفعي، إذ إن لجميع تلك الجمعيات أنشطة تعمل على تطوير المهارات المدنية التي ترفع من احساس المرأ بالمقدرة والجدارة السياسية، والتطوع التنظيمي يزيد احتمال إجراء مناقشات سياسية من أعضاء الجمعية الاخرين .[10]

3.3 التطوع كآلية لتعزيز السياسات الديمقراطية

في الدراسات الحديثة للوظيفة السياسية للعمل التطوعي امتد الاهتمام من المشاركة في صناعة القرار الى تعزيز الديمقراطية والسياسات الديمقراطية، ويرجع البعض إعادة الاهتمام بقضية دور التطوع في بناء وحماية المجتمع المدني بشكل عام إلى محاولة المجتمعات الديمقراطية إلى بناء أو إعادة بناء البنية التحتية للسياسات التي تقوم على المشاركة، نشأ هذا الاهتمام المتجدد أيضا من قلق الديمقراطيات القائمة على أن نسبة صغيرة من المواطنين هم الذين يهتمون بالتصويت في الانتخابات، أو يدعمون مؤسسات سياسية بالجهد أو بالمال، وقد ساد الاعتقاد منذ تحليل دي توكفيل للديمقراطية الأمريكية في منتصف القرن التاسع عشر بأن القطاع التطوعي الصحي حيوي لبقاء السياسات الديمقراطية، فقد اعتقد دي توكفيل أن المؤسسات التطوعية عبارة عن كيانات وسطية ضرورية بين جمهور المواطنين ومؤسسات حكوماتهم فيما يتعلق بالحياة السياسية الديمقراطية .[11]

4.3 المجتمع المدني ودوره في التنشئة الاجتماعية

وهي وظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الاسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس أعضاء جمعياته ومنظماته، وعلى رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون، والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الجماعي والاهتمام بشؤون العامة، بما يتجاور الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة .

يعد انضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة عنصر فعال و مؤثر في حالته النفسية، بحيث ينمي فيه الشعور الجماعي الذي يستمد منه هوية مستقلة محددة وميلا نحو المشاركة العامة، واستعدادا للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة .

ان الحديث العمل التطوعي ودور المجتمع المدني يقودنا للحديث عن خصائص وسمات، أو معايير هذا المجتمع بدقة ووضوح، حتى يتسنى للباحث في هذا المجال أن يحيط علما بمكونات هذا المجتمع، كمؤسسة تسعى لتحقيق أهداف ذات مصالح عامة، وهو ما سبق ذكره سالفا كأركان مهمة في التأسيس كالبعد التنظيمي، الطوعية، الفعل الارادي والاستقلالية والاطار الاخلاقي القيمي، إلى جانب مجموعة الوظائف التي يهدف لها المجتمع المدني، كتحقيق النظام والانضباط في المجتمع وخلق الاستقرار والامن المحلي، والتنشئة السياسية والاجتماعية، ونشر الوعي وخلق روح المسؤولية الاجتماعية .[12]

4 : معيقات العمل الجمعوي التطوعي في تحقيق سياسات التنمية

تؤكد معظم الادبيات السياسية والاجتماعية بدورها على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن العام من خلال تحقيق أهداف سياسية و اقتصادية، اجتماعية ثقافية داخل الدولة، إلا أن الدارس للعمل الجمعوي التطوعي أغلب البلدان خاصة دول العالم الثالث منها، تعاني من عوائق عديدة يمكن تصنيفها كالاتي :

1.4 معيقات سياسية وقانونية : سعي العديد من الاطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة على احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافستها عن أدوارها ما ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها. هيمنة الاجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي ودمجه مع العمل السياسي فيما يتعلق بالانتخابات مثلا أو ما يسمى بالتحزب. عرقلة عمل مؤسسات المجتمع المدني من قبل دوائر عديدة في السلطة الحاكمة، كون هذه الاخيرة ترى أن مؤسسات المجتمع المدني وأنشطتها تشكل لها خطر وتهديد لكيانها طبعا هذا في البلدان المتخلفة، وعلى هذا الاساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب بل كآلية لبسط هذه السلطات.

كما أن الحديث عن المجتمع المدني والنشاطات التي يقوم بها وفق القوانين و التشريعات التي تنص عليها الدساتير، فإنه لا ينبغي له في حال من الاحوال أن ينشط خارج مجاله وهذا ما خلق مجموعة

تحديات واجهت العمل الجمعوي من قبل مؤسسات مدنية تراعي مصالح آنية شخصية لا تخدم المجتمع و بالتالي ضرورة البحث في ايجاد قواعد قانونية تردع ذلك .[13]

2.4 معيقات اقتصادية مالية : تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لها، فشح الموارد المالية يعد من بين أبرز و أعقد التحديات التي تواجهها الجمعيات والنشاط الجمعوي ، وذلك بالنظر للاختلالات الهيكلية العميقة التي تعاني منها الاقتصاديات الوطنية لبعض الدول ، وكذا التزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه باصطلاح البرجوازية الكسولة، ويمكن اعتبارهما من بين العوامل المعطلة لبناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة خاصة وأن الرأسمال الخاص لا يسهم بدعم الحركة الجمعوية بشكل فعال، وعليه فإنه من الصعب أن تضطلع الحركة الجمعوية بأداء دورها على أكمل وجه .[14]

3.4 معيقات ثقافية: في هذا الشأن ترى الكثير من الدراسات حول المجتمع المدني في البلدان العربية، بالنظر لما تفتقره هذه المجتمعات من مقومات تحول دون تفعيل دور المجتمع المدني خاصة في مسألة التحول الديمقراطي، وتجسد ذلك في فقدان ثقافة ديمقراطية تتعاطى مع التنوع الثقافي والتعايش في المجتمعات، والذي يستدعي رؤية أوسع حول المسألة الثقافية وعلاقتها بالدولة وبالمحكومين على اختلاف مرجعياتهم الثقافية الدينية والسياسية... والتي أدت إلى صراعات عنيفة دون إيجاد أرضية وفاق تؤكد التنوع والاختلاف[15].

كما تذهب بعض التحليلات ان غياب شبه تام للروح التطوعية خاصة فئة الشباب في المساهمة في رسم السياسات العامة مع صناع السياسات الوطنية، فقد عجزت النخبة الثقافية والمهنية في خلق شرعية ثقافية واضحة لحقوق المواطن وإرادتهم الحرة في صياغة قواعد وتقاليد العمل التطوعي المستقل، ومشاركة النقابات العمالية والمهنية والجمعيات المحلية في صياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بأهداف وأنشطة المؤسسات الوطنية

وعندما تكون التنمية مسئولية الحكومة فقط، مع سيادة روح اللامبالاة وتهميش المواطنين في العمل العام وإدارة شئونهم تتراجع روح التطوع والمبادرة، وبالتالي تنعكس سلبا على المردودية التنموية للدول .[16]

5 . تحليل النتائج: يندرج نشاط وعمل مؤسسات المجتمع المدني داخل الدول، ضمن مسار معالم السياسات العامة، والوطنية للدول، وذلك في مختلف القطاعات الاقتصادية (التنموية)، الاجتماعية والسياسية، من خلال ايجاد فرص عمل، والقضاء على البطالة، ورفع مستوى الدخل الفردي والوطني، وكذا تحسين الظروف الاجتماعية والثقافية (التنوع الثقافي والتعايش). في ظل توافر درجة عالية من

الوعي وعدم الربحية لدى الأفراد، تسهم منظمات المجتمع المدني بشكل واسع في خلق فرص تعاون ونشاط، من شأنها تحقيق تنمية سياسية اجتماعية اقتصادية.

6 . خاتمة: مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن العمل الجمعوي التطوعي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف في ظل السياسات العامة والوطنية للدول، تتمثل أهمها في تعزيز مبادئ التنمية والتنشئة السياسية والاجتماعية، ونشر الوعي وخلق روح المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى السعي لتحقيق أهداف اخرى مرتبطة بـ :

- نشر قيم العدالة الاجتماعية والحريات.
- القضاء على الفوارق الاجتماعية.
- التساوي أمام الفرص المتاحة، وتوسيعها بين مختلف الشرائح.
- ترشيد السياسات العامة للدول.
- إشراك الفرد في العمليات السياسية، وذلك من خلال تفعيل قيم المشاركة والتنشئة السياسية.

اقتراحات وتوصيات: ولتفعيل دور العمل التطوعي الجمعوي في ترسيخ مبادئ السياسات التنموية للدول يستوجب ترسيخ مبادئ التعاون، والمشاركة بين الافراد و المواطنين، ونشر قيم انسانية أخلاقية تقوم على ثقافة التعاون، التكافل، التطوع، وفق جهود إرادية تقوم على مبادئ عدم الربحية، التطوعية و التنظيمية، بين أفراد المجتمعات ووحداتها السياسية، في ظل أنشطة مؤسساتها الحكومية وغير الحكومية .

7 قائمة المراجع

[1] أمل عبد المرضي الجمال "**العمل التطوعي النسائي وتدعيم قيم رأس المال الاجتماعي**"، (كلية الآداب جامعة قطر)، ص.10. https://www.researchgate.net/publlcation/319964508

[2] **المرجع نفسه**، ص ص ، 10-11.

[3] خالد عبد الفتاح عبد الله " **قيم العمل الأهلي في مصر دراسة ميدانية**"، (مشروع بحث التراث والثقافة الشعبية والتغير الاجتماعي، كلية الاداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، 2005)، ص ص .30- 31 .

[4] كربوسة عمراني " **المجتمع المدني في ظل الحراك العربي الراهن ...أي دور ؟** "، (مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 16/ سبتمبر 2014)، ص 154.

[5] محمد حفاف، "**دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الانسانية– مطلع الألفية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية، 2016) ص.17.

[6] رياض موساوي، " **دمج البيئة في المؤسسة** "، مذكرة ماجستير غير منشورة،(كلية الاقتصاد ، اقتصاد البيئة ، جامعة عنابة 2009)، ص45 .

[7] محسن خضر " **مستقبل العمل التطوعي في المجتمع العربي من منظور تنموي** "، (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية– مركز الدراسات والبحوث : 2000) . ص 4.

[8] عبد النور ناجي، مبروك ساحلي، **تحليل السياسة العامة للدولة تأثر السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والأديولوجي** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016)، ص303.

[9] محسن خضر، **المرجع السابق**، ص . ص. 5–6 .

[10] نزيهة خليل "**معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة**" مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، (كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلم الاجتماعية، جامعة بسكرة2016) ، ص. 69 .

[11] خالد عبد الفتاح عبد الله ، **المرجع السابق**، ص. 80 .

[12] ياقوت بوخنوفة" **الحركة الجمعوية والعمل التظامني بالجزائري دراسة ميدانية لبعض الجمعيات بمدينة سطيف**"، (جامعة سطيف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2017)، ص. 83 .

[13] **المرجع نفسه** ، ص. 125.

[14] **المرجع نفسه**، ص. 124 .

[15] النوي الجمعي "**معوقات تشكل المجتمع الجزائري مقاربة سوسيو–سياسية**"، (مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة فرحات عباس سطيف)، ص . 185.

[16] محسن خضر، **المرجع السابق** . ص. 7.